رقم الوثيقة: MDE 11/011/2015

البحرين: استمرار المضايقات والترهيب للمعارضة الرئيسية بلا هوادة

دعت منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية إلى الاحترام الكامل لحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، مع بدء السلطات بخطوات لمقاضاة أكبر جماعة معارضة على طيف من الجرائم.

ففي 17 فبراير/شباط، قالت وزارة الداخلية إنها أحالت قضية "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، الجمعية السياسية المعارضة الرئيسية في البحرين، إلى النيابة العامة بالعلاقة مع " التجاوزات التي تشكل جرائم جنائية ".

ووفقا لوزارة الداخلية، تستند الإحالة إلى تصريحات "الوفاق" على حسابها في "تويتر" والموقع الالكتروني التابع لها يُزعم أنها حرضت على الكراهية ضد الحكومة، وضد حكومة أجنبية. واتهمت "الوفاق" أيضاً بنشر أنباء كاذبة بطريقة يمكن أن تضر بالسلم الأهلي أمن الوطن، وبالدعوة إلى مسيرات غير قانونية.

وأبلغت "الوفاق" منظمة العفو الدولية أنها لم تتلق حتى الآن أي إخطار أو استدعاء للمثول أمام النيابة العامة فيما يتصل باتهامات وزارة الداخلية.

واستُهدفت "الوفاق" بلا هوادة من قبل السلطات منذ قررت، مع جماعات سياسية معارضة أخرى، مقاطعة انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وتخضع للمحاكمة عقب أن رفعت ضدها دعوى بارتكاب خروقات مزعومة "لقانون الجمعيات السياسية" في يوليو/تموز 2014، برغم تقديمها إلى وزارة العدل تقريراً عن إجراءات وحصيلة اجتماع جمعيتها العامة، في ديسمبر/كانون الأول 2014.

فبعد الانتخابات، استهدفت السلطات قيادة الجماعة. واتهم أمينها العام، الشيخ علي سلمان، بعدد من الجرائم، بما في ذلك التحريض على قلب نظام الحكم بالقوة، رغم دعواته المتكررة لسلمية الاحتجاجات. وجاء اعتقاله واحتجازه في 28 ديسمبر/كانون الأول 2014 بعد بضعة أيام من إعادة انتخابه رئيساً لجمعية "الوفاق". وسوف تستأنف محاكمته أمام "المحكمة الجنائية العليا" في المنامة في 25 فبراير/شباط.

وأعيد اعتقال زعيم بارز آخر من "الوفاق"، هو السيد جميل كاظم، مرة أخرى في 15 فبراير/شباط من المحكمة بعد تأكيد قاضي محكمة الاستئناف الحكم الصادر بسجنه لمدة ستة أشهر، ودفع غرامة قدرها 500 دينار بحريني (حوالي 1,325 دولار أمريكي). وأدين وحكم عليه بتاريخ 13 يناير/كانون الثاني من قبل "المحكمة الجنائية الابتدائية في المنامة"، عقب تقدُّم "اللجنة العليا للانتخابات"، برئاسة وزير العدل، بشكوى ضده متهمة إياه بتقويض العملية الانتخابية. وكان قد اعتقل في 14 يناير/كانون الثاني

2015 لقضاء عقوبته، قبل الإفراج عنه بكفالة في الجلسة الأولى لمحكمة الاستئناف في 1 فبراير/شباط.

واتهم السيد جميل كاظم، رئيس مجلس شورى جمعية الوفاق، في أكتوبر/تشرين الأول 2014، بموجب قانون "مباشرة الحقوق السياسية" لعام 2012، بأنه "أخل بحرية الانتخابات وكان ذلك بالتشويش بنشر أقوال كاذبة بقصد التأثير على نتيجة الانتخابات " بعد أن نشر تغريدة على "تويتر" عن استخدام المال السياسي في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وكذلك دعوته إلى مقاطعة الانتخابات.

إن استهداف الشيخ علي سلمان والسيد جميل كاظم مؤشر واضح على أن الحكومة عازمة على إسكات أكبر جماعة معارضة سياسية تمثل غالبية السكان من الشيعة. وتحث منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية على إسقاط جميع التهم ضد قادة "الوفاق"، لأنهم اعتقلوا لسبب وحيد هو تعبيرهم عن آرائهم بشكل سلمي. وتعتبر المنظمة كل واحد منهم سجين رأي، وتدعو إلى إطلاق سراحهم فوراً ودون قيد أو شرط.